

مذكرات جلب

يقضي حضور الأشخاص التالية أسماؤهم في الوقت المعلن لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المخصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	المهنة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
سليمان حسني جرار	صلح عمان	٩٧٥/٥/٢٩	٨ صباحا	شيك بدون رصيد
مير خليل عارف ابو زهره	"	٩٧٥/٥/١٥	"	الاختيال
كمال احمد علي الكردي	"	٩٧٥/٥/٢٩	"	"
عدنان حسني القيسي	"	٩٧٥/٥/٢٤	"	"
محمد بشير كنفاني	بداية عمان	٩٧٥/٦/٥	"	المهون
محمد علي فؤاد الشنير	جنابات عمان	٩٧٥/٥/١٣	"	الوسط في بيع المال المسروق
عوض مصطفى ابو هلال	صلح اربد	٩٧٥/٥/١٥	"	زراعة
خليل رشيد يوسف	"	٩٧٥/٥/١٤	"	صحبة
علي ملال محمد	"	٩٧٥/٥/١٥	"	"
علي حسن سالم هاجنه	"	٩٧٥/٥/٢٥	"	"
عمر صبيحي ابو شام	"	٩٧٥/٥/٢٤	"	شيك
خليل فارس احمد معاينة	"	٩٧٥/٥/٢٦	"	"
احمد علي نونان	"	"	"	"
عمر صبيحي ابو شام	"	٩٧٥/٥/٢٧	"	"
فؤاد بدر عبد الهادي	"	٩٧٥/٥/٢٢	"	دخول منازل
بشير محمد لاهف ملاقة	"	٩٧٥/٥/٢١	"	تنظيم مدن
عدنان صادق الزورية	امانة العاصمة	٩٧٥/٥/٣١	"	حوادث
فليحة مطاوع شبيب	"	٩٧٥/٥/٢٩	"	مسدن
صبيحان متعب حمد الشرعة	صلح المرق	٩٧٥/٥/٣١	"	المشاجرة ، الاخلال بالامن
فلاح مطلق العثمانه الحويطات	صلح معان	٩٧٥/٦/٣	"	وهي حراج
عبد الحميد اسماعيل احمد قاري	الجوارك البدائية	٩٧٥/٥/٢٨	"	الجزاء



المملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٢٢ جادى الاولى سنة ١٣٩٥ هـ الموافق ١ حزيران سنة ١٩٧٥ م . العدد ٢٥٥٦

الفهرس

صفحة		
٨٦١	قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٥	قانون الطرق
٨٧٠	نظام معدل لنظام كلية التعريض واستخدام الممرضات والمرضين والقابلات القانونيات في القوات المسلحة الأردنية	نظام معدل لنظام موظفي مجلس الاعمار
٨٧٢	نظام تعديل نظام موظفي مجلس الاعمار	نظام تنظيم وزارة الصناعة والتجارة
٨٧٣	نظام تعديل نظام موظفي مجلس الاعمار	نظام تشكيل محكمة شرعية في قضاء بني كنانة
٨٨٠	نظام تعديل نظام موظفي مجلس الاعمار	نظام تشكيل محكمة بدائية في عافطة معان
٨٨١	نظام تعديل نظام موظفي مجلس الاعمار	نظام تشكيل محكمة صلحية في قضاء الزرار الجنوبية
٨٨٢	نظام تعديل نظام موظفي مجلس الاعمار	نظام تشكيل محكمة صلحية في قضاء بني كنانة
٨٨٣	نظام تعديل نظام موظفي مجلس الاعمار	نظام تعديل نظام موظفي دائرة الاحصاءات العامة
٨٨٤	نظام تعديل نظام موظفي مجلس الاعمار	
٨٨٦	نظام تعديل نظام موظفي مجلس الاعمار	

نحس الحسن بن طمرل نائب مبدرك الملك المظم

بمقتضى الفقرة (١) لملادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٩
نصادق بمقتضى الملادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ.
المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يقدته :

قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٥

قانون الطرق

الملادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الطرق لسنة ١٩٧٥) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

التعاريف

الملادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حثيا وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها اذناه الا اذا دللت القرينة على خلاف ذلك :-

المللكة	:	المللكة الاردنية الهاشمية
الوزارة	:	وزارة الاشغال العامة
الوزير	:	وزير الاشغال العامة
المحافظ	:	المحافظ المسؤول عن محافظة من محافظات المللكة او المتصرف او مدير القضاء او مدير الناحية الذي ينييه المحافظ عنه في ممارسة صلاحياته .
مدير الاشغال	:	مدير الاشغال في اية محافظة من محافظات المللكة او من ينييه عنه خطيا .
الطريق	:	الارض المخصصة للمرور العام خارج حدود البلديات والحياليس القروية سواء كانت مميدة او غير مميدة مطروقة او غير مطروقة قائمة فملا او مقرر انشاؤها بمقتضى اي مشروع او برنامج او غطط وتشمل كسافة ما يرتبط بها من اكتاف والتخادق والاقتنية والاخاديد ومجاري المياه والجسور والممرات والارصفة الجانبية وجزر للسلامة والنوارات والميادين والساحات والاشجار والحيال الكائنة على جانبي الطريق والجدران الواقية الاستنادية والحواجز (البرابزينات) واشارات المرور .
الطريق المحدود	:	الطريق التي لا يسمح بالدخول اليها او الخروج منها الا من اماكن معينة
حرم الطريق	:	المساحة من الارض التي تشمل الطريق والمحصورة بين حدودها المقررة لغايات المنفعة العامة .

مشروع الطريق : المخطط او البرنامج المقرر لانشاء او توسيع او صيانة او تحسين اي طريق ويبين اطواله وحدوده ونوع العمل فيه .

الملادة ٣ - تكون الوزارة مسؤولة عن كافة الشؤون والاعمال المتعلقة بالطرق في المللكة وذلك وفقا للاحكام وضمن الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون .

الملادة ٤ - ١ - تحقيقا لغايات المقصودة من هذا القانون تتولى الوزارة المهام والواجبات التالية :-

- وضع المخطط والتصاميم الخاصة بالطرق وتنفيذ المشاريع المقررة لها او المتعلقة بها .
- ب - تصنيف الطرق ووضع التسييات بذلك ورفعها الى مجلس الوزراء لاصدار القرارات المناسبة بشأنها .
- ج - الاشراف على الطرق وصيانتها وتحسينها او تنفيذ كافة الاعمال التي تضمن رفع كفائتها وتؤمن اقصى درجات السلامة في استخدامها وتزويدها لذلك الغرض بشواخص وعلايات المرور وتثبيت اية اشارات او اعلانات على جوانبها سواء كانت داخل حرمها او خارجة ومنع وضع اية اشارات او علايات او اعلانات وازالتها اذا تبين لها انها تؤثر على الطريق او على كفائتها او على سلامة المرور عليها .
- د - اجراء الدراسات والبحاث العلمية والفنية التي تهدف الى تطوير الطرق ورفع مستواها الى المستويات والمواصفات الدولية الحديثة واقامة المراكز والمختبرات اللازمة لذلك .
- هـ - الموافقة على اقامة منشآت المرافق والمخلات العامة على جوانب الطرق ، وفرض الشروط والقيود اللازمة لضمان عدم تأثير تلك المنشآت على كفاءة استخدام الطرق وتأمين سلامة المرور عليها .
- ٢ - مجلس الوزراء ان يكلف الوزارة بالقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه الملادة او باي منها داخل حدود اية بلدية او قرية وذلك ضمن الشروط والصلاحيات التي يحددها المجلس في قراره .
- ٥ - للوزير او مدير الاشغال ان يمنع السير على اي طريق ويوقف استخدام اي جزء منه او ان يحول السير او المرور عنه الى اي طريق آخر وذلك للمدة التي يراها كافية لانجاز اية اعمال على الطريق بما في ذلك اعمال التصليح والصيانة والتوسيع .

تصنيف الطرق

الملادة ٦ - ١ - تقسم الطرق في المللكة الى الاصناف التالية :

- أ - الطريق الرئيسي وهو الطريق الذي لا يقل عرض حرمه عن ٤٠ مترا .
- ب - الطريق الثانوي وهو الطريق الذي لا يقل عرض حرمه عن ٣٠ مترا .
- ج - الطريق القروي وهو الطريق الذي لا يقل عرض حرمه عن ٢٠ مترا .

- ٢ - يتم تصنيف الطرق بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير والمجلس ان يصدل قراره بالطريقة نفسها على ان يتضمن قرار التصنيف تفاصيل الطريق الذي يتم تصنيفه على ذلك الوجه وفقا للمخطط الذي تنظمه الوزارة لذلك الغرض ويعتبر جزءا من قرار التصنيف .
- ٣ - الوزير ان يقرر تعديل منتصف اي طريق اذا ثبت له ان موقع الطريق وحالته او رفع كفاءة استخدامه او مقتضيات سلامة المرور عليه او تخفيض كلفة انشائه تتطلب من الناحية الفنية مثل ذلك التعديل ويشترط في ذلك ان تبقى في جميع الاحوال صفة الطريق على اي جزء من الارض يخرج عن حرم الطريق نتيجة هذا التعديل او حول عنه السير بصورة دائمة بسبب اية اعمال اخرى تمت بمقتضى احكام هذا القانون الا اذا تم تملك ذلك الجزء للغير بصورة قانونية .
- ٤ - لتحديد عرض حرم اي طريق بعد صدور هذا القانون لغايات تصنيفه يعتمد منتصفه الحالي ما امكن ذلك .

المادة ٧ - اذا تم توسيع حدود اي مجلس بلدي او قروي او قامت الوزارة بإنشاء طريق مصفحة داخل تلك الحدود او قررت انشاءه يبقى عرض الجزء من اي طريق رئيسي او ثانوي او قروي انشاه او يقرر انشاءه ضمن تلك الحدود وفقا لتصنيف المقرر لذلك الجزء في الاصل ولا يجوز تعديله الا بالتوسيع واذا كان لتلك الجزء صفة الطريق المحدودة المنفذ قبل ادخاله ضمن حدود المجلس البلدي او القروي فيبقى له تلك الصفة ولا يجوز الغاؤها الا بقرار من مجلس الوزراء .

المحافظة على الطرق

المادة ٨ - ١ - لا يجوز لأي شخص طبيعي او معنوي القيام بأية اعمال ضمن حرم الطريق بما في ذلك اقامة أية اية انشاءات او تحديد للواسير والاسلاك او وضع أية مواد اخرى سواء على او فوق حرم الطريق او تحته الا بتصريح خطي مسبق من مدير الاشغال ، ويشترط في ذلك ان لا يمنع التصريح الا اذا اقدم الشخص الذي طلب الحصول عليه تأمينا تقديدا او كفالة مصرفية مصدقة ومعلقة بمبادل رفع التأمين الى ما يزيد عن (٢٠٠٪) من تلك الكلفة اذا تبين له ان هناك ضرورا واسيا خاصة تبرر ذلك .

ب - لمدير الاشغال عند منح التصريح المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة ان يحدد فيه الشروط والمواصفات والتعليمات التي يراها مناسبة لانجاز الاعمال المصرح بالقيام بها في ذلك المحافظة على صلاحية الطريق وكفائه وضمان السلامة العامة واتمام تلك الاعمال واعادة الطريق الى حالته خلال اقصر مدة ممكنة لتعطيل وله ان يشرف على تنفيذ تلك الاعمال بالصورة التي يراها ملائمة .

ج - تسري احكام هذه المادة على الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية على ان تعفى من تقديم التأمين لمنح تصريح لما يراه من اية اعمال على الطريق سواء قامت الوزارة او الدائرة او المؤسسة بتلك الاعمال مباشرة او عن طريق المتعهد .

المادة ٩ - اذا انحزت الاعمال المصرح بالقيام بها بمقتضى احكام المادة (٨) من هذا القانون فعل مدير الاشغال :-

- ١ - ان يتحقق من ان تلك الاعمال قد تمت واعيد الطريق الى حالته التي كان عليها من قبل وفقا للشروط والمواصفات والتعليمات المقررة في التصريح بقراره بتقديمه الى لجنة يعينها من المختصين في الطرق ولا يقل عدد اعضائها عن اثنين .

ب - ان يعيد التأمين الى صاحبه بعد ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم ذلك التقرير اليه ويكون ذلك الشخص خلالها ضامنا للتعويض عن اي ضرر او خلل يظهر على الطريق بسبب الاعمال التي قام بها عليه او نجم عنها ويتم تقرير الضرر وتقدير التعويض عنه من قبل لجنة من المهندسين يعينها الوزير .

المادة ١٠ - ١ - يعتبر التصريح الممنوح بمقتضى احكام المادة (٨) من هذا القانون ملغى اذا لم تتم المباشرة بالاعمال المسموح بالقيام بها على الطريق خلال المدة التي حددها مدير الاشغال او في التاريخ الذي قرره .

ب - على مدير الاشغال الغاء التصريح اذا تبين له في اي وقت ان الاعمال المصرح بالقيام بها على الطريق تنفذ بصورة تخالف الشروط والمواصفات والتعليمات المقررة على ان يوجه قبل الغاء التصريح انذارا خطيا الى الشخص المصرح له بالقيام بتلك الاعمال يطلب منه فيه التقيد بالشروط والمواصفات والتعليمات المقررة لتلك الاعمال وذلك خلال المسدة التي - يحددها له في الانذار ولا يشترط في الانذار ان يكون بواسطة الكاتب العدل .

المادة ١١ - ١ - اذا لم يتم التصريح لأي سبب من الاسباب المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون يترتب على مدير الاشغال اصدار القرار بمصادرة التأمين والقيام بكافة الاعمال والاجراءات التي يراها ضرورية لتصلح الطريق واعادته الى حالته بما في ذلك ازالة ورفع اية مواد او انقاض وضعت على حرمة وتسييد كافة التفقات الناجمة عن تلك الاعمال والاجراءات من مبلغ التأمين ويحدد اي صيد يبقى منه بعد تلك التفقات ايرادا لخزينة الدولة .

ب - تنفيذا لاحكام هذه المادة يصادر مدير الاشغال قيمة التأمين المقدم بكفالة لدى المصرف الكفيل وتقيد باسم مدير الاشغال المخصص بالاضافة الى وظيفته من تاريخ تبليغه قرار المصادرة ويعتبر المصرف مدينا بتلك القيمة لمدير الاشغال من ذلك التاريخ .

المادة ١٢ - ١ - بالرغم مما ورد في المواد (٨ و ١٠) من هذا القانون واي تصريح منح بموجبها ، اذا تبين في اي وقت من الاوقات ان الاعمال التي تم انجازها في الطريق بمقتضى احكام تلك المواد قد اثرت على صلاحية الطرق او على كفائه او انها تقلت بصورة تعرض السلامة العامة للخطر او انها تعرقل او تمنع اعمال الصيانة او التوسيع للطريق ، فللوزير ان يطلب من الشخص الذي قام بتلك الاعمال ازالها كلها او اي جزء منها او القيام بأية اعمال اخرى تمنعها ويرى انها ضرورية لتلافي تلك الاسباب وذلك خلال المدة التي يحددها له ، وعلى تقفقه الخاصة .

ب - اذا تخلف اي شخص عن القيام بالاعمال التي طلب الوزير منه القيام بها بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة فيتم اجراؤها وتنفيذها من قبل الوزارة بالنيابة عن ذلك الشخص وتحصل نفقاتها منه بالطرق القانونية بعد اضافة (٥٠٪) من قيمتها اليها ويشترط في ذلك ان تعتبر قوائم وكشوف الحساب التي ينظمها مدير الاشغال بينة رسمية قاطعة على تلك التفقات ولا يجوز البتات ما يخالفها بأية طريقة من طرق الاثبات .

المادة ١٣ - ١ - مع مراعاة الاحكام الخاصة بالجرائم والعقوبات في هذا القانون للمحافظ بناء على تنسيب مدير الاشغال ان يتخذ الاجراءات التي يراها ضرورية سواء قبل اتخاذ اي اجراء قضائي لدى المحكمة المختصة او بعد ذلك .

هكذا من الأشغال

١ - لا يقايف أية أعمال على الطريق بدون تصريح للقيام بها بما في ذلك إقامة المنشآت والمراسم والحفلات العامة على جوانب الطريق قبل الحصول على موافقة الوزارة على أقامتها .

٢ - تُرفع أي تعهد أو اعتدله على حرم الطريق مهما كان نوعه بما في ذلك رفع وإزالة أية مواد أو انقاض أو إشارات أو علامات أو شواخص أو إعلانات وضعت على الطريق أو على جوانبه دون الحصول على موافقة الوزارة .

ب - في جميع الأحوال التي يمارس فيها المحافظ صلاحياته المنصوص عليها في الفقرة السابقة من هذه المادة تتم إزالة الأضرار ورفع كافة الأعمال والمواد والانقاض والإشارات والعلامات والشواخص والإعلانات التي يأمر بإزالتها ورفعهما من قبل الشخص الذي قام بها أو وضعها أو ألقاها على نفقته الخاصة وخلال المدة التي يحددها المحافظ وتطبق على ذلك الشخص في هذه الحالة أحكام الفقرة (ب) من المادة (١٢) من هذا القانون فيما يتعلق بالنفقات وتحصيلها إذا تخلف عن العمل بأمر المحافظ .

المادة ١٤ - إذا منح أي تصريح للقيام بأعمال على الطريق إلى أكثر من شخص واحد أو قام أكثر من شخص واحد بأية أعمال ترتب من جرائها أو بسببها مسؤوليات بمقتضى أحكام هذا القانون فيعتبر أولئك الأشخاص متكافئين متضامنين في تنفيذ شروط ومواصفات وتعليمات ذلك التصريح والقيام بكافة الالتزامات الناشئة عنه ، وفي تحمل جميع المسؤوليات الناجمة عن تلك الأعمال .

إشارات وعلامات المرور والاعلانات

المادة ١٥ - تعتبر أية إشارات أو علامات وضعتها الوزارة على الطريق وكأنها صادرة عن السلطات المختصة بالنقل على الطرق ويكون مزعها أو الإلفها أو نقلها من أماكنها جريمة معاقبا عليها بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ١٦ - للوزارة أن تضع وتصدر التعليمات الخاصة بشروط وضع الاعلانات على حرم الطريق وتحدد مواصفاتها ولها أن تعدل تلك التعليمات كلما رأت ذلك ضروريا لضمان السلامة العامة والحفاظة على كفاءة استخدام الطريق .

المادة ١٧ - لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي تثبيت أو وضع أي إعلان على حرم الطريق إلا بتصريح خطي من مدير الأشغال ويشترط في ذلك أن لا يصدر التصريح بوضع أي إعلان على حرم الطريق المجاور للمناطق السياحية أو الأثرية أو أنارها إلا بعد الحصول على موافقة وزارة السياحة والآثار .

المادة ١٨ - أ - بالرغم من أي تصريح أعطي بمقتضى أحكام هذا القانون لمدير الأشغال أن يطلب في أي وقت من أي شخص أن يرفع أو يزيل أي إعلان ثبته أو وضعه على حرم الطريق أو أن ينقله إلى مكان آخر وذلك خلال المدة التي يحددها إذا تبين أن وجوده في مكانه يعرض السلامة العامة للخطر أو يؤثر على الطريق أو على كفاءة استخدامه أو يعرقل أو يمنع صيانته أو توسيعه أو على أية أعمال أخرى فيه .

ب - إذا تخلف أي شخص عن تنفيذ الطلب الذي صدر إليه استنادا إلى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فتم إزالة الإعلان على نفقته الخاصة من قبل مدير الأشغال وله أن يطلب من المحافظ انخاذ الاجراءات اللازمة للقيام بذلك وتطبق على ذلك الشخص في هذه الحالة أحكام الفقرة (ب) من المادة (١٢) من هذا القانون فيما يتعلق بالنفقات وتحصيلها :

المادة ١٩ - لمجلس الوزراء بتسبب من الوزير أن يحدد بنظام يصدره الرسم الواجب استيفاؤها على الاعلانات التي يتم عرضها أو تثبيتها ضمن حرم الطريق .

الطريق المحدودة المناقل

المادة ٢٠ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن يصدر قرارا يعتبر فيه أي طريق على أنه طريق محدود المناقل وفي جميع الأحوال تكون الوزارة هي الجهة المسؤولة وصاحبة الاختصاص في تخطيط وتصميم الطريق المحدود المناقل بما في ذلك تعيين المداخل إليه والمخرج منه ولها أن تصدر التعليمات الخاصة بشروط ومواصفات تلك المداخل والمخرج .

المادة ٢١ - إذا تقرر صفة الطريق المحدود المناقل لأي طريق أو مشروع طريق فترتب على ذلك القرار الأحكام التالية :

- ١ - تقيد مرور المركبات على اختلاف أنواعها على الطريق المحدود المناقل في الاتجاه الواحد المقرر .
- ٢ - عدم جواز تخطيط أو تصميم أو فتح أية مداخل إلى الطريق المحدود المناقل أو مخرج منه في أي مكان عليه وبأية صورة من الصور إلا من قبل الوزارة أو بموافقتها وضمن الشروط التي تراها مناسبة .
- ٣ - أن يصبح للوزارة الحق في أن تقوم بإغلاق أية مداخل إلى الطريق المحدود المناقل أو مخرج منه وبأية طرق فرعية أخرى تتصل به ولها أن تقوم بصيانتها إذا قررت عدم إغلاقها وذلك إلى المدى الذي تراه ضروريا لتأمين السلامة العامة وضمان كفاءة استخدام الطريق المحدود المناقل .

الطرق الخاصة

المادة ٢٢ - مع مراعاة أحكام المواد (٢٣) و (٢٤) و (٢٥) من هذا القانون للوزير بتسبب من مدير الأشغال الموافقة على أن تقوم الوزارة بتصميم وإنشاء أي طريق خاص وبناء على طلب خطي يقدمه إلى الوزير أو إلى مدير الأشغال أصحاب الأراضي التي يمر بها الطريق أو يوصل إليها .

المادة ٢٣ - عند الموافقة على تصميم أو إنشاء أي طريق خاص أو حل كليها مما يشترط ما يلي :

- أ - أن لا يباشر في أي عمل من الأعمال المتعلقة بالطريق قبل أن يدفع أصحاب الأراضي التي يمر بها الطريق أو يوصل إليها أو أي منهم مقدما إلى الوزارة نفقات تلك الأعمال جميعها حسب تقدير مدير الأشغال لها مضاعفا إليها (٣/٥) منها مقابل نفقات واجور عمليات الفنية والإدارية التي تقدمها الوزارة ويشترط في تلك النسبة للثوية الإجمالية أن تقيد إيرادات للدولة عند استيفائها ولا يجوز اتفاق أي جزء منها على الطريق أو ردعها .

هكذا من الأشغال

ب - ان تنزل مساحة الارض التي تضم حرم الطريق في دائرة التسجيل المختصة مسن مساحة الاراضي التي يمر بها الطريق وتسجل لدى تلك الدائرة وعلى خرائطها الرسمية على انها طريق خاص .

ج - ان تحسب اجور الآلات والاجهزة والأيدي العاملة والخدمات الاخرى التي تقدمها الوزارة بما في ذلك خدمات المستودعات والمخزونات واستهلاك الآلات والاجهزة بموجب الاسعار او المعدلات الرسمية المقررة اذا وجدت والا فتحسب وفقا لافضل الاسعار والمعدلات المتعارف عليها .

د - ان لا يكون لأي من اصحاب الاراضي التي يمر بها الطريق او يوصل اليها او لأي شخص آخر حق الاعتراض على أي اجراء او عمل تقوم به الوزارة في سياق تصميم او انشاء الطريق او تعيين أي مراقب او مشرف على العمل .

هـ - ان يكون للوزارة الحق في ان تتوقف عن العمل في تصميم الطريق او انشائه اذا فُقدت النفقات المدفوعة الا اذا دفع اصحاب الاراضي التي يمر بها الطريق او يوصل اليها او أي منهم نفقات اتمام العمل مضافا اليها النسبة المئوية المحدودة في الفقرة (أ) من هذه المادة وتفيد ايرادا للدولة عن استيفائها وتطبق هذه الاحكام في كل حالة تفقد فيها النفقات ويشترط في ذلك ان يرد أي رصيد يبقى من النفقات المدفوعة بعد اتمام العمل المطلوب الي اصحابه .

المادة ٢٤ - ١ - يتم تصميم وإنشاء الطريق الخاص للمرافق عليه بمقتضى احكام المادة (٢٢) من هذا القانون من قبل الجهاز الفني والإداري للوزارة وبواسطة الآلات والتجهيزات المتوفرة لما على ان يكون للمدير الاشغال الحق في تحديد وقت المباشرة في العمل والمدة اللازمة لانجازه دون ان تتحمل الوزارة اية مسؤوليات او التزامات تجاه أي شخص من جراء أي تأجيل للمباشرة او تأخير للانجاز .

ب - اما المواد الاخرى اللازمة لطريق فتقدم من اصحاب الاراضي التي يمر بها الطريق او يوصل اليها على ان يوافق مدير الاشغال على انواعها ومواصفاتها ومواعيد تقديمها ويكون أي قرار يصدر بشأنها قطعيا .

المادة ٢٥ - بعد اتمام الطريق الخاص لا تتحمل الوزارة اية ضمانات او التزامات بشأه بما في ذلك صيانتها او القيام بأي عمل عليه او تقديم اية خدمة له الا اذا وافق الوزير على ذلك وفي هذه الحالة تطبق على صيانة الطريق وعلى أي من اعمال والخدمات التي تجرى عليه او تقدم اليه احكام المواد (٢٢) و (٢٣) و (٢٤) من هذا القانون .

رسوم الشرفية

المادة ٢٦ - اذا ارتفعت قيمة ارض بسبب خروجها الى وجه الطريق الذي تم فتحه او تعبيده او بسبب توسيع الطريق الذي هي عليه ، فلمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ان يفرض على الشخص الذي ارتفعت قيمة ارضه لذلك السبب شرفية لا تزيد على (٢٥٪) - خمسة وعشرين بالمائة - من مقدار ذلك الارتفاع ويشترط في ذلك ما يلي :-

أ - ان تم المطالبة بالشرفية خلال سنتين من تاريخ انجاز الاعمال المتعلقة بكامل طول الطريق بصورة نهائية والتي كانت سببا في ارتفاع قيمة الارض .

ب - ان تكون الوزارة قد دفعت تعويضا عن المساحات المستملكة من اجل الطريق او مكلفة بدفع ذلك التعويض .

ج - ان لا يزيد مجموع ما يؤخذ من اجل الشرفية من اصحاب الاراضي التي ارتفعت قيمتها بسبب فتح او تعبيد الطريق على مجموع التعويض المقرر دفعه عن المساحات المستملكة من تلك الاراضي من اجل الطريق .

المادة ٢٧ - ١ - يتم تقدير الارتفاع في قيمة الارض لاغراض فرض الشرفية بمقتضى احكام هذا القانون بقرار يصدره مدير عام دائرة الاراضي والمساحة بناء على تنسيب تقدمه اليه لجنة يبينها من ثلاثة اشخاص على الاقل يرأسها مدير التسجيل المختص ويشترك في عضويتها خبير في اراضي المنطقة التي تمت فيها الاعمال التي سببت الارتفاع في قيمة الاراضي .

ب - يبلغ قرار مدير عام دائرة الاراضي والمساحة بشأن الشرفية للمكلفين بدفعها ويكون خاضعا للظن لدى محكمة البداية التي تقع الارض ضمن منطقة اختصاصها .

المادة ٢٨ - تدفع الشرفية المستحقة على اربعة اقساط سنوية متساوية واذ لم يدفع أي من تلك الاقساط عند استحقاقه فيعتبر التسيط ملغى وتحصل الشرفية بكاملها او ما تبقى منها بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية وفي جميع الاحوال يجري التقاضي بين التعويض المستحق لأي شخص عن ارضه المستملكة من اجل الطريق والشرفية المستحقة عليه بمقتضى احكام هذا القانون .

رسوم المرور

المادة ٢٩ - يجلس الوزراء بتنسيب الوزير ان يقرر بنظام يصدره فرض رسوم مرور على أي طريق لمدة محدودة او غير محدودة تخصص في الموازنة العامة لمعايير اتفاقها على انشاء الطرق وصيانتها وتحسينها على ان تحد في النظام شروط فرضها ومقاديرها وطرق تحصيلها والمدة التي تسري خلالها .

الجرائم والعقوبات

المادة ٣٠ - يعاقب لدى ادانته في المحكمة المختصة بالحبس لمدة لا تزيد على شهر واحد او بغرامة لا تزيد على شهر واحد او بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً او بكتلة العقوبتين كل من اقدم على :-

أ - استخدام الطرق المحدودة المناقل بصورة مخالفة لطريقة وشروط استخدامها . او

ب - القيام بأي عمل على الطريق بدون تصريح قانوني او

ج - تثبيت او وضع اية علامات وشارات واعلانات على جوانب الطريق بصورة غير قانونية .

المادة ٣١ - يعاقب لدى ادانته من المحكمة المختصة بالحبس لمدة لا تزيد على اربعة اشهر او بغرامة لا تزيد على مائة دينار او بكتلة العقوبتين اذا اقدم أي الشخص على :-

أ - الحاق أي اضرار او ضرر في الطريق بأية صورة من الصور وبأية وسيلة من الوسائل ، او

ب - أي عمل من شأنه جعل الطريق غير صالحة للمرور او عرقلة السير عليه ولو جزئياً بما في ذلك وضع او ترك اية مواد او اقفاص مركبات او اية اشياء اخرى عليه او على أي قسم منه ، او

ج - نزع او اضرار اية علامات او اشارات واعلانات موجودة على جوانب الطريق او نقلها من مكانها بدون تصريح قانوني ، او

هكذا من الأصول

د - تثبيت او وضع اية علامات او اشارات او اعلانات مضللة او غير صحيحة على الطريق او على جوانبه من شأنها ان تؤدي الى منع استخدام الطريق او الى اية عرقلة في استخدامه .

المادة ٣٢ - أ - ليس في الاجراءات التي يمكن اتخاذها لدى المحكمة المختصة بشأن اي عمل او اعتداء على الطريق ما يؤثر على صلاحيات الوزير او المحافظ او مدير الاشغال المخولة اليه بمقتضى احكام هذا القانون لايقاف نقل ذلك العمل او الاعتداء او ازالة الآثار الناجمة عنه وذلك سواء قبل اتخاذ تلك الاجراءات امام المحكمة المختصة او بعد اتخاذها .

ب - تحقيقا للغايات المقصودة من هذا القانون يعتبر مدير الاشغال احد رجال الضابطة العدلية لتعقيب وتحقيق الجرائم المرتكبة خلالها لاحكام هذا القانون .

الانظمة

المادة ٣٣ - مجلس الوزراء بتسبب من الوزير اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك فرض وتحصيل الرسوم على اي تصريح يعطى بموجبيه .

المادة ٣٤ - يلغى قانون مراقبة الطرق والحفاظ عليها رقم (٥١) لسنة ١٩٣٨ وتعديلاته وقانون الاعلانات رقم (٥) لسنة ١٩٥٥ واي قانون او تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع هذا القانون .

تنفيذ القانون

المادة ٣٥ - رئيس الوزراء والوزراء كل حسب اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٥/٤/٢٩

مجلس وزراء

وزير التربية والتعليم ذوقان اشتاوي	وزير النقل خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عرو
وزير التعمير علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار	وزير المالية سامي اسعاده
وزير الداخلية لوروت التلهوني	وزير الاشغال العمامة محمد الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدمات الاسلامية عبد العزيز الخطاط
وزير الزراعة والتنمية والتجارة وجبالي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عسوب الزين	وزير الصحة طراد سمير القاضي	وزير المعدل ناجي حسين الطراولة

عن المحسن بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٨٠) من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ .

وبناء على ماقروه مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٥/٤ .

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام كلية التمريض واستخدام الممرضات والممرضين والقبالات القانونيات في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام كلية التمريض واستخدام الممرضات والممرضين والقبالات القانونيات في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام (٦٤) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي ومأطراً عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ٦

أ - مدة الدراسة في كلية التمريض ثلاث سنوات وتوضع الطالبة خلال السنة الاولى من مهناتها التجربة وتفصل في نهايتها بقرار من مدير الخدمات اذا تبين عجزها عن مواصلة الدراسة ، ولاطالب بأية نفقات في هذه الحالة .

ب - اذلت تتجس الطالبة في اي موضوع في الفحص النهائي لاية سنة من السنوات الدراسية فيسمح لها باعادة الفحص في ذلك الموضوع خلال الشهر الاول من السنة الدراسية التالية فاذا نجحت فيه رفعت للسنة الدراسية التي تليها .

ج - لايسمح للطالبة بالرسوب اكثر من مرة واحدة خلال سنوات الدراسة في الكلية ، وعلى الطالبة التي تمديد اية سنة دراسية بسبب رسوبها فيها ان تتعهد بالخدمة سنة اضافية بعد تخرجها من الكلية .

د - اذا وجدت هيئة التدريس ان المعلومات التي حصلت عليها اية طالبة في اية سنة من سنوات الدراسة لا تسمح لها بالاستمرار في الدراسة تفصل من الكلية بقرار من مدير الخدمات بناء على تنسيب الهيئة التدريسية وفي هذه الحالة تحصل منها قيمة الكفالة المنصوص عليها في الفقرة (و) في المادة (٥) من هذا النظام .

احسن بن طلال

١٩٧٥/٥/٤

وزير التربية والتعليم دوقان اغنداوي	وزير النقل خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو
وزير التسيير علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي اسوب
وزير الداخلية لروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الخوامده	وزير دولة لشؤون الخارجية عبد العزيز الحيايط	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الزراعة
وزير الصناعة والتجارة رجائي المشر	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طراد سعود القاضي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي

نسي المحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادتين (٣١، ١٢٠) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٥/٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام موظفي مجلس الاعمار

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام موظفي مجلس الاعمار لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم (١٢٤) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٥/٢/١ .

المادة ٢ - يأتي ما جاء في المادة (٥) من النظام الاصلي ويستأنس عنه بما يلي :-

المادة ٥

أ - موظفي الصنف الاول وهم الذين يشغلون الدرجات التالية :

الدرجة الاولى : ١٢٠،١١٦،١١٢،١٠٨،١٠٤

الدرجة الثانية : ١٠١،٩٨،٩٥،٩٢،٨٩،٨٦،٨٣،٨٠ (حاجز ترفيع)

الدرجة الثالثة : ٧٨،٧٦،٧٤،٧٢،٧٠،٦٨،٦٦،٦٤

ب - موظفي الصنف الثاني وهم يشغلون الدرجة التالية :

الدرجة الرابعة : ٥٩،٥٧،٥٥،٥٣،٥١،٤٩،٤٧ (حاجز ترفيع)

الدرجة الخامسة : ٤٥،٤٤،٤٣،٤٢،٤١،٤٠،٣٩

الدرجة السادسة : ٣٧،٣٦،٣٥،٣٤،٣٣،٣٢،٣١،٣٠،٢٩

١٩٧٥/٥/٤

احسن بن طلال

وزير التربية والتعليم دوقان اغنداوي	وزير النقل خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو
وزير التسيير علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي اسوب
وزير الداخلية لروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الخوامده	وزير دولة لشؤون الخارجية عبد العزيز الحيايط	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المشر	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طراد سعود القاضي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي

هكذا من الأدول

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٥/٧،
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام تنظيم وزارة الصناعة والتجارة نظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٥

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تنظيم وزارة الصناعة والتجارة لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - التعاريف والمصطلحات

يكون للكلمات التالية حيزاً وردت بهذا النظام المعاني المخصصة لها تالياً الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

المملكة	المملكة الأردنية الهاشمية
الوزارة	وزارة الصناعة والتجارة
الوزير	وزير الصناعة والتجارة
الوكيل	وكيل وزارة الصناعة والتجارة
المدير	مدير اية مديرية في الوزارة
الجنة	لجنة التخطيط في الوزارة

المادة ٣ - الاهداف والغايات

تعمل الوزارة على تحقيق الاهداف التالية :-

- ١ - تنظيم التجارة الداخلية والخارجية ومراقبتها بما في ذلك تنمية وتشجيع الصادرات الوطنية وتقديم الدراسات والتوصيات بشأن رسم السياسة التسويقية الزراعية ودراسة جدوى الاتفاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية المتعددة الاطراف والتكتلات الاقتصادية العربية والاجنبية .
- ٢ - تنظيم الصناعة واعداد البرامج لتنميتها وتقييم المشاريع الصناعية ودعمها بما في ذلك تقديم الدراسات والتوصيات المتعلقة بتصنيع المنتجات الزراعية وتشجيع الاستثمار الوطني والعربي والاجنبي في المشاريع الصناعية والاقتصادية الوطنية والتعريف بفرص الاستثمار المتاحة فيها والترويج لها بمختلف الوسائل وبيان الفهمات والامتيازات والاعفاءات والتسهيلات التي تمنح لها

٣ - مراقبة الانتاج الصناعي والاشراف عليه ، بما في ذلك وضع المواصفات القياسية له والعمل على تطبيقها .

٤ - تطوير البنية الاقتصادية الاساسية البلاد والمرتبطة بالمشاريع الصناعية والتجارية بما في ذلك المشاركة في رسم السياسات الاقتصادية والمالية والتقنية التي تعمل على لبات الاسعار ومعالجة التضخم ومعالجة الاحتكار وتقديم التوصيات والدراسات الخاصة بسياسة الاسعار في مختلف القطاعات الاقتصادية المحافظة على مستوى معيشي معين .

٥ - العمل على استغلال الموارد الطبيعية والثروات المعدنية المتوفرة في المملكة والمساهمة في رسم السياسات الخاصة بذلك .

٦ - ادارة مساهمات الحكومة في الشركات القائمة والمشاركة بالنسب باية مساهمات جديدة او اعادة استثمار هذه المساهمات .

٧ - الاشراف على الشركات والمجمل التجاري والعلامات والاسماء التجارية والنماذج والاختراعات والكلاء والوسطاء ومراقبتهم وتوجيههم وفقاً للقوانين والانظمة المرعية .

المادة ٤ - الواجبات والمهام

تحقيقاً للغايات والاهداف المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا النظام تتحمل الوزارة الواجبات والمهام التالية :-

أ - في التجارة

- ١ - تطبيق نظام الاستيراد والاشراف على تنفيذ احكامه ، واصدار اذونات التصدير وفقاً للتعليمات المقررة .
- ٢ - الاشراف على الغرف التجارية ومتابعة اعمالها ودعمها وتقديم كافة التسهيلات لها ، والتصديق على المعاملات الخاصة بها او الصادرة عنها .
- ٣ - تنفيذ الاتفاقات والبروتوكولات التجارية المعقودة بين المملكة والدول العربية والاجنبية ، بما في ذلك قرارات المجلس الاقتصادي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية واتفاقية التراضي العربي .

٤ - تطبيق قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين .

٥ - التعاون مع السلطات المختصة في تنظيم شؤون الادخال المؤقت للبضائع والمعدات والآلات وغيرها للمملكة .

٦ - التعاون مع السلطات المختصة في تطبيق احكام مقاطعة اسرائيل وغيرها :

٧ - اية اعمال اخرى لها علاقة بتنفيذ السياسة التجارية في المملكة .

ب - في الصناعة

١ - تنظيم وحفظ السجل الصناعي وفقاً للقوانين والانظمة المعمول بها .

٢ - الاشراف على الغرف الصناعية ومتابعة اعمالها ودعمها وتقديم كافة التسهيلات لها والتصديق على معاملاتها :

- ٣ - متابعة مراحل تنفيذ الصناعات والمشاريع الصناعية الموافقة على اقامتها وتقديم التوصيات المتعلقة باستيراد الماكينات والآلات والمواد الخام اللازمة لها وللصناعة بصورة عامة .
- ٤ - تقييم الدراسات المقدمة لاقامة صناعات ومشاريع صناعية جديدة لتقرير جدواها الاقتصادية ووضع التنسيقات الملائمة بشأنها، وتوجيه الراغبين باقامتها الى مصادر المعلومات والاحصاءات المتعلقة بتلك الصناعات والمشاريع .
- ٥ - متابعة اعمال الشركات الصناعية ذات الامتياز للتأكد من قيامها بتنفيذ التزاماتها وتقيدها باحكام اتفاقيات الامتياز .
- ٦ - تنفيذ سياسة الحكومة بشأن تأمين احتياجات وزاراتها ودوائرها ومؤسساتها في انتاج المصانع المحلية .
- ٧ - متابعة برامج التنسيق الصناعي العربي وسياسة التوزيع المحلي والاقليمي للصناعة .

ج - في الشركات والتسجيل التجاري

- الاشراف على شؤون الشركات بما في ذلك تسجيلها ومراقبتها وتوجيهها وتطبيق القوانين المتعلقة بها او بصورة خاصة القوانين التالية والانظمة الصادرة بموجبها ، وذلك مع مراعاة صلاحيات اللجنة الخاصة المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا النظام :-
- أ - قانون الشركات .
 - ب - قانون التجارة
 - ج - قانون مراقبة اعمال التأمين
 - د - قانون العلامات التجارية
 - هـ - قانون تسجيل العلامات التجارية
 - و - قانون امتيازات الاختراع والرسوم
 - ز - قانون الاسماء التجارية .

د - في المواصفات والمقاييس

- ١ - تنفيذ قانون المواصفات والمقاييس والانظمة الصادرة بمقتضاه ووضع المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الوطنية والمستوردة بما يتفق والمواصفات الدولية والعربية ومراقبة تنفيذها والتعاون في ذلك مع الاجهزة العربية والاجنبية والمنظمات والمهيئات المتخصصة العاملة في مجال المواصفات والمقاييس وجودة الانتاج .
- ٢ - اجراء الابحاث والاختبارات الفنية على الخامات والمواد والمنتجات المحلية لتقرير مدى استغلالها صناعيا ، بما في ذلك اصدار المصطلحات وتحديد طرق الفحص والاختيار والتحليل واصدار شهادات الجودة ومواصفات السلع والمواد .
- ٣ - مراقبة تنفيذ النظام المعمري في المقاييس والاوزان والمكاييل وغيرها من الوحدات في المملكة، والاحتفاظ بمراجع القياس الاساسية لمعايرة اجهزة القياس والكيل والوزن ووحداتها المستعملة في المملكة ودمجها .
- ٤ - تنظيم استعمال البطاقات وفرض استعمالها على اوعية تغليف المنتجات المحلية وغيرها حيثما كان ذلك ضروريا وتحديد ما يجب ان تحويه من بيانات .

هـ - في الطاقة

- ١ - الاشراف على تنمية وتطوير صناعة الكهرباء في المملكة :
- ٢ - مراقبة المشاريع وشركات الكهرباء والاشراف على تطبيق قوانين الامتياز والانظمة المقررة لها .
- ٣ - دراسة وتحديد التعريفات الكهربائية لتشجيع زيادة استعمال الكهرباء في المملكة في مختلف المجالات .
- ٤ - التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لدراسة احتياجات البلاد من النفط الخام ومعالجة القضايا المتعلقة بتزويد البلاد بحاجتها منه .
- ٥ - متابعة تطور اقتصاديات النفط الخام واعداد الدراسات والتقارير الخاصة بها .
- ٦ - المشاركة في اعداد الدراسات المتعلقة بتزويد الطاقة .

و - في التعاون الاقتصادي وتنمية الصادرات

- ١ - اعداد مشاريع الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية والتجارية ووضع الدراسات لتطويرها وتنفيذها واقتراح الحلول للمشاكل والاثار الناجمة عنها .
- ٢ - القيام بالدراسات اللازمة للمستوردات وتحليلها من حيث نوعها ومصادرها والبدائل الممكنة لها .
- ٣ - وضع الابحاث والدراسات الخاصة بتسويق المنتجات الاردنية والاسواق التصديرية التقليدية او المرتقبة لها .
- ٤ - دراسة التكتلات والميكنات الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد الوطني ، بما في ذلك المشروعات المشتركة لتحديد مدى الاستفادة منها وانسجامها مع خطط التنمية القائمة .
- ٥ - اعداد الابحاث والفرصيات الخاصة باعمال مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي العربي .
- ٦ - الاشراف على المحققين الاقتصاديين ووضع البرامج والتعليقات المتعلقة باعمالهم ومتابعة تنفيذها .
- ٧ - اعداد الدراسات الخاصة بالمعارض التي توصي الوزارة باقامتها او الاشتراك فيها والاشراف على تنظيمها ومتابعة اعمالها .

ز - في الدراسات وتشجيع الاستثمار

- ١ - اجراء الدراسات الأولية للمشاريع الصناعية لتحديد للصناعات ذات الجدوى الاقتصادية بصورة مبدئية وتقرير الاولويات في تنفيذها .
- ٢ - اعداد الدراسات المالية والاقتصادية والثنية عن المصانع المحلية ووضع معادلات التصنيع فيها ومدى المساعدات التي يمكن تقديمها اليها لتغلب حل المشاكل التي تواجهها .
- ٣ - دراسة تكاليف المنتجات المحلية التي تتمتع باعفاءات او امتيازات او حيازة خاصة ووضع الدراسات الخاصة باسعارها هل ان تراعي في ذلك مصلحة الخريفة والمستهلك :

- ٤ - تشجيع المستثمرين على التطاين المحلي والمخارجي على المشاركة والمساهمة في تنفيذ المشاريع الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية وذلك بكل الوسائل المتوفرة بما في ذلك تطبيق قسانون تشجيع الاستثمار او اقتراح الوسائل اللازمة لتغلب على الصعوبات التي تعترض المستثمرين
- ٥ - الاشتراك في اعداد الاتفاقيات وعقد الامتياز التي يتم ابرامها ضمن نطاق تشجيع الاستثمار في حقول التنمية الاقتصادية .
- ٦ - المشاركة في وضع الدراسات والتوصيات المتعلقة بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات والمؤسسات العربية والدولية المتخصصة للافادة من المساعدات والخدمات التي تقدمها لخطط ومشاريع التنمية الصناعية .

ج - في الادارة :

- يكون للوزارة جهازها الخاص الذي يتولى القيام بالمهام والواجبات التالية :
- ١ - الاشراف على تطبيق تشريعات الخدمة المدنية على كافة موظفي الوزارة ومستخدميها وحفظ وتنظيم الملفات والسجلات والقيود الخاصة بهم .
- ٢ - اعداد التعليمات الادارية اللازمة لحسن سير العمل في الوزارة .
- ٣ - وضع المياكل والتنظيمات الادارية للوزارة .
- ٤ - الاشراف على كافة الامور المالية في الوزارة بما في ذلك اعداد مشروع الموازنة المالية السنوية للوزارة .
- ٥ - اتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة لتأمين الوازم للوزارة والاشراف عليها وحفظها وتنظيم حركة سيارات الوزارة وصيانتها ومراقبتها والاشراف على سواقها .
- ٦ - التنسيب باستئجار الابنية للوزارة ومعالجة الاجراءات الخاصة بذلك .
- ٧ - الاشراف على السدورات التدريبية والبعثات العلمية واعداد مواضع وبرامج السدورات والبعثات التي تحتاج اليها الوزارة .
- ٨ - تأمين خدمات العلاقات العامة للوزارة وتنظيم الارتباط الخارجي لها ، وتنفيذ كافة نشاطاتها اعلاميا بواسطة الاجهزة والمؤسسات والوسائل الاعلامية الرسمية والاهلية .

المادة ٥ - التنظيم الهيكلي والاداري :

تقوم الوزارة بمهامها وواجباتها وتمارس مسؤولياتها المنصوص عليها في هذا النظام من خلال المديرات التالية او اية مديرية يرى الوزير احداثها بموافقة مجلس الوزراء .

- ١ - مديرية التجارة .
- ٢ - مديرية الصناعة .
- ٣ - مديرية الشركات والتسجيل .
- ٤ - مديرية المرافقات والمخازين .

- ٥ - مديرية الكهرباء والطاقة .
- ٦ - مديرية التعاون الاقتصادي وتنمية الصادرات .
- ٧ - مديرية الدراسات الصناعية وتشجيع الاستثمار .
- ٨ - مديرية الادارة .

المادة ٦ - المسؤوليات والصلاحيات .

- أ - يكون الوكيل مسؤولا مباشرة امام الوزير عن ادارة الوزارة بجميع المديرات والاقسام والفروع التابعة لها ، وعن تنفيذ المهام والواجبات والمسؤولية المنوطة بها للقوانين والانظمة .
- ب - يكون المديرين والمشاركون مسؤولين مباشرة امام الوكيل كما يكون رؤساء الاقسام مسؤولين مباشرة امام المديرين .

المادة ٧ - احكام عامة .

تؤلف لجنة دائمة في الوزارة تسمى (لجنة التخطيط) يرأسها الوكيل ويشترك في عضويتها المديرين والوزراء دعوة اي شخص للاشتراك في اجتماعاتها بصفة استشارية .

المادة ٨ - تقوم (لجنة التخطيط) بالمهام التالية :-

- أ - دراسة خطط العمل في الوزارة وتقرير اساليب ووسائل وطرق تنفيذ الواجبات والمهام المترتبة بالوزارة والمنصوص عليها في هذا النظام .
- ب - دراسة مشروع الموازنة السنوية للوزارة قبل عرضها على الجهات المختصة .
- ج - دراسة مشروعات القوانين والانظمة الخاصة بالوزارة قبل رفعها الى الجهات المختصة .
- د - التنسيب باقامة الصناعات الجديدة وفقا للقوانين والانظمة المعمول بها وعمليات ترخيص الصناعات .
- هـ - اية امور اخرى يحيلها الوزير الى اللجنة .

المادة ٩ - يتولى رئيس الديوان استلام مراسلات الوزارة ومخبراتها وتوزيعها بعد تسجيلها مباشرة الى الجهة المختصة

للمادة ١٠ - أ - تؤلف لجنة من وزير الصناعة والتجارة ووزير المالية ورئيس المجلس القومي للتخطيط وحافظ البنك المركزي للتنسيق لمجلس الوزراء بالمساهمة في الشركات .

وتقوم هذه اللجنة بالتوصية لمجلس الوزراء في كل الشؤون المتعلقة بمساهمة الحكومة بالشركات او رهن هذه المساهمات وبيعها بقصد اعادة استثمارها .

ب - يقوم الوزير بالتنسيب لمجلس الوزراء بتعيين ممثلي الحكومة في الشركات التي تساهم بها ويكون مسؤولا عن توجيههم ومتابعة اعمالهم .

المادة ١١ - للوزير ان يصدر التعليمات الضرورية اللازمة لتنفيذ هذا النظام :

المادة ١٢ - يلقى نظام تنظيم وإدارة وزارة الاقتصاد الوطني رقم (١٢) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته وكل ما يتعارض مع أحكام هذا النظام في أي نظام آخر .

أحمد بن طلال

١٩٧٥/٥/٧

وزير الثروة والتعليم ذوقان الخنداوي	وزير الثقل عالم الحاج حسن	وزير الثقافة والإعلام صلاح أبو زيد	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الإنشاء والتعمير صبيحي أمين عمرو
وزير التأمين علي حسن عوده	وزير المواصلات أحمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده
وزير الداخلية ثروت التلهوني	وزير الاشغال العامة عمود الخوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة عبد عبد العزيز الطراونه	وزير دولة الشؤون رئاسة الوزراء راكان عتاد الجازي

نخس الحبيب لله

بمقتضى المادة (٢١) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٥/٧ تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٥

نظام تشكيل محكمة شرعية في قضاء بني كنانة

صادر بمقتضى المادة ٢١ من قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة شرعية في قضاء بني كنانة لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تشكل في قضاء بني كنانة محكمة شرعية تتعقد في مقر وتكون دائرة اختصاصها مدينة سمر وجميع القرى والمزارع والمشار التابعة لقضاء حسب نظام التقسيمات الادارية المعمول به .

أحمد بن طلال

١٩٧٥/٥/٧

وزير الثروة والتعليم ذوقان الخنداوي	وزير الثقل عالم الحاج حسن	وزير الثقافة والإعلام صلاح أبو زيد	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الإنشاء والتعمير صبيحي أمين عمرو
وزير التأمين علي حسن عوده	وزير المواصلات أحمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده
وزير الداخلية ثروت التلهوني	وزير الاشغال العامة عمود الخوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة عبد عبد العزيز الطراونه	وزير دولة الشؤون رئاسة الوزراء راكان عتاد الجازي

نحى الحسين للهيكلة مجلس المملكة المغربية

بمقتضى المادتين ٤ و ٢٣ من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٥/١٩٧٥
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥

نظام تشكيل محكمة بداية في محافظة معان

صادر بمقتضى المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة بداية في محافظة معان لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تشكل محكمة بداية في محافظة معان ويكون مكان انعقادها مدينة معان .
- المادة ٣ - تكون دائرة اختصاص محكمة بداية معان محافظة معان والولاية والاقضية والنواحي التابعة لها وفق ما هو مبين في الجدول رقم (٨) الملحق بنظام التقسيمات الادارية ٩٧٢/٧٨ وما يطرأ عليه من تعديلات
- المادة ٤ - يلغى اي نظام آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع هذا النظام .

١٩٧٥/٥/١١

أحمد بن طلال

وزير الرياسة والتعليم دوقان الهنداوي	وزير التعليم عبدالحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو
وزير العمومين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده
وزير الداخلية لوت الطهوني	وزير الاشغال العامة محمد الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الوقايف والشؤون والقضايا الاسلامية مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي الجعشر	وزير البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء راكاڤ عتاد الجازي

نحى الحسين للهيكلة مجلس المملكة المغربية

بمقتضى المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٥/١٩٧٥
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٥

نظام تشكيل محكمة صلحية

في قضاء المزمار الجنوبية

صادر بالاستناد للمادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة صلحية في قضاء المزمار الجنوبية لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تشكل محكمة صلحية في قضاء المزمار الجنوبية ويكون مكان انعقادها بلدة المزمار الجنوبية :
- المادة ٣ - تكون دائرة اختصاص محكمة صلح المزمار الجنوبية وفق ما هو مبين بالبنود (د) من الفقرة (أ) من الجدول رقم (٧) الملحق بنظام التقسيمات الادارية رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٢ وما يطرأ عليه من تعديلات .
- المادة ٤ - يلغى اي نظام آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع هذا النظام .

١٩٧٥/٥/١١

أحمد بن طلال

وزير الرياسة والتعليم دوقان الهنداوي	وزير التعليم عبدالحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو
وزير العمومين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده
وزير الداخلية لوت الطهوني	وزير الاشغال العامة محمد الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الوقايف والشؤون والقضايا الاسلامية مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي الجعشر	وزير البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء راكاڤ عتاد الجازي

هكذا من الأشهر

نحس الحسين لله ملكا ملكا للملكة لفرقة الشامية

بمقتضى المادتين (٢٣ و ٢٤) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٥/١١
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٥

نظام تشكيل محكمة صلحية في قضاء بني كنانة

صادر بالاستناد للمادتين (٢٣ و ٢٤) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة صلحية في قضاء بني كنانة لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تشكل محكمة صلحية في قضاء بني كنانة ويكون مكان انعقادها بلدة سمر .

المادة ٣ - تكون دائرة اختصاص محكمة صلح سمر قضاء بني كنانة وفق ما هو مبين في البند (أ) من الفقرة (١) من المجدول رقم (٣) الملحق بنظام التقسيمات الادارية رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٢ وما يطرأ عليه من تعديلات .

المادة ٤ - يلغى أي نظام أتمر الى المدى الذي تتعارض أحكامه مع هذا النظام .

١٩٧٥/٥/١١

أحسين سلطان

وزير التربية والتعليم ذولفان اغتداوي	وزير التنقل عالم الحاج حمن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو
وزير التوطين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده
وزير الداخلية ثروت التهلوي	وزير الاشغال العامة عمود الحوامدة	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرح	وزير الافاق والشؤون والمقدرات الاسلامية عبد العزيز الحياط
وزير الصناعة والتجارة وجاني المشر	وزير الداخلية للشؤون والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء واكان عناد الجازي

نحس الحسين لله ملكا ملكا للملكة لفرقة الشامية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٧
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٥

نظام علاوات موظفي دائرة الاحصاءات العامة

صادر بمقتضى المادة (٧) من قانون الاحصاءات العامة رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوات موظفي دائرة الاحصاءات العامة لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلالات والعبارات التالية المأالي المخصصة لها تأاليا ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الوزير
الراتب الاساسي
الراتب الاساسي للموظف المصنف أو الراتب الذي يستحقه الموظف غير المصنف
فيا لو عين بوظيفة مصنفة وفق أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به أو أي
تشريع يحل محله .

المادة ٣ - مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذا النظام ، للوزير بناء على تنسيب اللجنة المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا النظام أن يمنح علاوة شهرية لأي موظف من موظفي دائرة الاحصاءات العامة وذلك وفقاً للأسس التالية :

- علاوة لا تتجاوز نسبتها (٣٠٪) من الراتب الاساسي لمن يحمل شهادة جامعية لا يقل مستواها عن البكالوريوس أو الليسانس ويكون موضوع التخصص الرئيسي فيها الرياضيات أو الاحصاء .
- علاوة نسبتها (٣٠٪) من الراتب الاساسي للموظف الذي يمارس كل أو بعض المهام التالية شريطة أن يكون قد أمضى مدة لا تقل عن سنة في ممارستها ويجوز زيادة هذه العلاوة بنسبة (١٠٪) سنوياً الى أن يصل حدها الاقصى وهو (٥٠٪) من الراتب الاساسي :
- تحليل ووضع تصاميم وخططات العمل على الحاسب الالكتروني .
- كتابة البرامج والتعليقات اللازمة لاستخراج النتائج على الحاسب الالكتروني .
- تشغيل الحاسب الالكتروني وتعليقه بالبرامج والمعلومات وفق خطط العمل الموضوعة .
- علاوة لا تتجاوز نسبتها (٢٠٪) من الراتب الاساسي على أن لا تقل عن خمسة دقائق للموظف الذي يعمل على آلة التقطيع وفي اعداد البطاقات المثقبة التي تغذي الحاسب الالكتروني بالمعلومات شريطة أن يكون قد مارس هذا العمل مدة لا تقل عن سنة .

المادة ٤ - أ - لا يجوز الموظف أن يتقاضى أكثر من علاوة واحدة من العلاوات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا النظام :

ب - لا يجوز الجمع بين العلاوة الممنوحة وفق أحكام المادة (٣) من هذا النظام وأية علاوة أخرى باستثناء العلاوات العائلية وعلاوة غلاء المعيشة الإضافية :

المادة ٥ - تشكل لجنة برئاسة مدير دائرة الإحصاءات العامة وعضوية مندوب عن ديوان الموظفين ومندوب عن دائرة الموازنة العامة تكون مهمتها تنسيق صرف العلاوة للموظفين المشمولين بأحكام هذا النظام :

مخبرين طلال

١٩٧٥/٥/٧

وزير التربية والتعليم ذوقان المنداوي	وزير الثقافة والأعلام صلاح أبو زيد	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الانشاء والتعمير صبيح أمين عمرو
وزير الشؤون علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية ثروت التلهوني	وزير دولة للشؤون الخارجية محمود الخوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخطايط
وزير الصناعة والتجارة رجائي المشعر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء الحاجي حسين الطراولة راكان عناد الجازي

الاتفاقيات

صدرت ارادة حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن نائب جلالة الملك ولي العهد المعظم بالمرافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٣٥) تاريخ ٩٧٥/٥/٤ المتضمن الموافقة على اتفاقية الحجر الصحي الزراعي ووقاية النباتات بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية رومانيا الاشتراكية بشكلها التالي :

اتفاقية

الحجر الصحي الزراعي ووقاية النباتات

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

جمهورية رومانيا الاشتراكية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية رومانيا الاشتراكية رغبة منها في تنسيق جهودهما بغرض السيطرة بشكل فعال على الامراض النباتية والآفات النباتية ويقصد لمنع المتبادل لدخول وانتشار الامراض النباتية الخطيرة والآفات النباتية ولتعزيز وتطوير تبادل المعلومات التكنولوجية والعلمية في حقل الحجر الصحي الزراعي بين البلدين ، قد قررا تحرير هذه الاتفاقية المتعلقة بوقاية النبات والحجر الصحي الزراعي واتفقا على ما يلي :-

المادة ١

يقصد حماية الثروة الزراعية والحرجية من الاضرار الناتجة عن الامراض والآفات الزراعية والاعشاب الضارة (تعرف بالآفات النباتية فيما بعد) فان الطرفين المتعاقدين قد التزما بما يلي :-

١ - مراقبة ومعالجة المحاصيل المزروعة والزراعات الحرجية والأراضي الغير مزروعة بقصد اكتشاف مراكز عدوى الآفات النباتية الضارة بالمزروعات والثروة الحرجية .

٢ - ارشاد المزارعين والعاملين في زراعة الغابات بكيفية منع ومقاومة الآفات الزراعية واحلهم بالفوائد الاقتصادية التي تأتي نتيجة لتجنب او تخفيف الاضرار الناتجة عن هذه الآفات :

المادة ٢

يتفق الطرفان المتعاقدان على تبادل المعلومات كتابة حول ظهور أية آفة في منطقتيهما تشكل خطرا على المحاصيل الزراعية والزراعات الحرجية وذلك كما هو مبين في ملحق هذه الاتفاقية .

هكذا من المأهول

المادة ٣

لمنع دخول انتشار الآفات الزراعية عن طريق التبادل التجاري فسان الطرفين المتعاقدين يلتزمان باتخاذ الاجراءات التالية :-

- ١ - منع تصدير واستيراد وممرور الارماليات الزراعية والمنتجات الزراعية التي يمكن عن طريقها ادخال او نشر الآفات الزراعية في منطقة الطرف الآخر .
- ٢ - اية شحنة من النباتات او المنتجات الحضرية يجب ان تكون مرفقة بشهادة صحية زراعية مصممة حسب النموذج الملحق بهذه الاتفاقية والصادرة لهذا الغرض من قبل الموظف المختص في البلد المصدر .
هذه الشهادات محررة باللغة الانجليزية او الفرنسية او الألمانية وتشهد على :
أ - ان الارسالية تطابق انظمة الحجر الصحي الزراعي في البلد المستورد .
ب - ان النباتات والمنتجات النباتية المصدر خالية من الآفات الزراعية المذكورة في القائمة الملحقة بهذه الاتفاقية وكذلك الامراض الفطرية للخطرة او الآفات او الاعشاب الضارة المحددة في بنود اضافية .
ج - منشأ هذه النباتات والمنتجات الزراعية .
د - المعاملة او اية اجراءات اخرى اضافية تطلب من قبل المستورد في البلد الذي يجري فيه تسليم الارسالية الزراعية .
- ٣ - الشهادات الزراعية لا تمنع حق الدولة المستوردة في اجراء عمليات فحص جديدة وتطبيق الاجراءات الضرورية اللازمة (رفض ادخال الارسالية ، التطهير ومكافحة الحشرات ... الخ) .
- ٤ - اذا تأكد وجود الآفات الزراعية فالبلد المستورد يجب ان يعلم وفي الوقت المناسب الموظف المركزي المسؤول عن الحجر الصحي الزراعي ووقاية النباتات في البلد المصدر بذلك .
اذا قرر الموظف الرقيب المسؤول عن الحجر الصحي الزراعي ووقاية النباتات في البلد المستورد ان الحاصل الزراعية والنباتات الحرجية والمنتجات النباتية يمكن استيرادها باشتراط خضوعها لاجراءات خاصة (تطهير ، مكافحة حشرات ، عمليات فورية لتصنيع تجاري) فيجب اعلام الموظف المراقب المسؤول عن الحجر الصحي الزراعي ووقاية النباتات في البلد المصدر في الوقت المناسب .
- ٥ - يجب تجنب استخدام المواد النباتية كالقش والحشيش الجفيف واوراق النباتات الجافة والمنتجات النباتية الاخرى في عملية تعبئة وحزم المنتجات الزراعية قدر المستطاع . وفيما اذا استخدمت لهذا الغرض فيجب ان تخضع لانتظمة الحجر الزراعي في هذه الاتفاقية .
- ٦ - المنتجات النباتية المتبادلة بين الممثلين الدبلوماسيين للبلدين المتعاقدين يجب ان تخضع لاجراءات الحجر الصحي الزراعي الواردة في هذه الاتفاقية .

المادة ٤

استيراد البذور والاجزاء من النباتات المستعملة في التكاثر (الاصيل ، المطاعم ، الاصول ، العقل ، السائل ، اشجار الفاكية ، اشجار الزينة ، الاشجار الحرجية) واية منتجات من اصل نباتي يسمح لها فقط بعد الحصول على موافقة خطية من الموظف المسؤول عن الحجر الصحي ووقاية النباتات للمقرض لهذا الغرض من قبل البلد المستورد ويتأهل على طلب من الوكالة المستوردة ، ويجب ان تطابق الموافقة المذكورة الشروط الصحية الواردة في الشهادة الصحية الزراعية للبلد المصدر :

المادة ٥

يسمح للطرفان المتعاقدان بمرور النباتات والمنتجات النباتية في كلا البلدين وذلك حسب شروط هذه الاتفاقية وضمن شروط الحجر الصحي الزراعي المطبقة داخل البلد التي ستمر بها الارساليات .

المادة ٦

تبادل النباتات والمنتجات النباتية يجب ان يكون مطابقا ليس فقط لبنود هذه الاتفاقية بل ايضا لشروط الاتفاقية التجارية المبرمة بين البلدين المتعاقدين وكذلك لشروط الحجر الصحي الزراعي المعمول به في كل بلد يستورد هذه المنتجات .

المادة ٧

يقوم الطرفان المتعاقدان بتأمين مراكز الحجر الصحي الزراعي على مراكز الحدود (الطرق البرية ، السكك الحديدية ، الموانئ ، المطارات) وتكون مهمتها الاشراف على عمليات استيراد وتصدير ومرور النباتات والمنتجات الزراعية .

المادة ٨

ان الطرفين المتعاقدين ادراكا منها لفائدة التعاون في المجال العلمي ويقصد توحيد وسائل وطرق وقاية النباتات قدر المستطاع يتعهدان بما يلي :-

- ١ - تبادل المعلومات مرة في العام حول الحالة الصحية للنباتات والحراج والاجراءات المتبعة في مكافحة الامراض والآفات والنتائج التي يتم الوصول اليها .
- ٢ - تبادل النشرات والمطبوعات الخاصة بوقاية النبات لضمان تزويد البلدين المتعاقدين بأحدث المعلومات في هذا المجال .

المادة ٩

ادراكا لفائدة ضرورة الاتصال المباشر والمستمر كلما امكن ذلك بين الاختصاصيين في الحشرات والامراض النباتية في كلا البلدين ويقصد تبادل المعلومات العلمية والتطبيقية في مجال وقاية النباتات فان الطرفين المتعاقدين يتفقان بشكل عام على ضرورة تبادل الزيارات بين خبراء البلدين تحت شروط متعاقلة .

المادة ١٠

اتفق الطرفان المتعاقدان على تبادل الانظمة والقوانين السارية المتعلقة بمشاكل الحجر الزراعي باللغة الانجليزية او الفرنسية .

المادة ١١

يمكن للموظفين المختصين في وقاية النبات والحجر الصحي الزراعي في كلا البلدين اضافة او حذف أية آلة في القائمة الواردة في الملحق وسيعمل كل طرف الطرف الاخر بأية اضافة أو تبديل بالطرق الدبلوماسية المعتادة ويصبح هذا التعديل ساري بعد استلام الاشعار بستين يوما .

هكذا من أجل

المادة ١٢

الصعوبات التي تواجه تطبيق هذه الاتفاقية تبحث من قبل لجنة مشتركة من الطرفين وتألف هذه اللجنة من ثلاثة ممثلين لكل طرف ، اثنان اخصائي وقاية نبات وواحد قانوني :

وتجتمع اللجنة خلال شهر من تاريخ طلب احد الطرفين المتعاقدين في بلد الثاني وتعمل اللجنة بشكل اجتماعات تحت رئاسة متبادلة من احد اعضاء كل وفد ويرأس الاجتماع الاول عضو من الدولة التي يعقد فيها الاجتماع :

اما المشاكل التي تواجه اللجنة والتي لا يمكن التوصل الى اتفاق بشأنها فيجري حلها بالطرق الدبلوماسية العادية .

المادة ١٣

يجب ان تعرض هذه الاتفاقية للموافقة حسب الاصول القانونية المتبعة في كل من البلدين المتعاقدين ، وتصبح سارية المفعول في اليوم الثلاثين من آخر اشعار يرسل بالطرق الدبلوماسية .

ان الاتفاقية تبقى سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات من تاريخ سريان مفعولها واذا لم يقيم احد الطرفين المتعاقدين بتقديم اشعار رسمي بانتهاء الاتفاقية قبل انتهاء مفعولها بثلاثة اشهر ، تصبح الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنة اخرى :

ويمكن الاشعار بانتهاء الاتفاقية في كلا الحالتين قبل انتهاء مفعولها في الفترات التي جددت لها بثلاثة اشهر .

تمت في عمان اليوم السادس عشر من شهر نيسان لسنة ١٩٧٥ على نسختين أصليتين باللغتين العربية والرومانية والانجليزية ويعمل في حالة الاختلاف على النص الانجليزي .

عن
حكومة جمهورية رومانيا الاشتراكية
جورج ماکوفيسكو
وزير الخارجية

عن
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
زيد الرفاعي
وكيل الموزراء
وزير الخارجية والدفاع

الملحق رقم « ٢ »

شهادة صحية زراعية

الرقم

تقرر هذه الشهادة أن النباتات أو أجزاء النباتات أو منتجاتها المبيئة في أدناه أو العينات المثلثة لها قد فحصت جيدا بتاريخ / / ١٩٧٧ وبمعرفة السيد الممثل المختص والفول مسن قبل قسم وقاية النباتات في وقد وجدت طبقا لمعلوماته أنها خالية من الامراض والآفات الزراعية الضارة وأنه يعتقد ان الارسالية تمشي مع أنظمة الشهادات الزراعية المعمول بها من قبل البلد المستورد . كما هو مبين في الملحق أو أي مكان آخر

تاريخ التخيير او عمليات التطهير المعاملة
فترة المعاملة المادة الكيميائية المستعملة
وتركيزها
معلومات اخرى

أوصاف الارسالية

اسم وعنوان المرسل
اسم وعنوان المرسل اليه
عدد ومواصفات الطرود
العلامة التجارية للطرود
المنشأ
واسطة النقل مركز الدخول
كيفية ونوع الناجم
الاسم النباتي

التاريخ / / ١٩

الموقع

مفتش وقاية النباتات

هكذا من الأشهر